

طلاب مصر وقود معارك «الإخوان» والسلطات

ماهية هذا التصعيد. بدوره، رفض المتحدث باسم «طلاب ضد الانقلاب» محمود صلاح، أي مفاوضات بين الطلاب، وإدارة الجامعة لأنهم يعتبرونها «شريكاً رئيسياً في قتل زملائهم في حادثة المنصة، بعد سماحها لقوات الجيش والشرطة باعتلاء واستخدام مباني الجامعة وإطلاق الرصاص منها على معنصي رابعة العدوية». مؤكداً أن التظاهرات لم تنقطع منذ صدور الحكم سواء في المدينة الجامعية أو داخل أسوار الجامعة.

وفي ما يتعلق بتحركاتهم المستقبلية، أوضح صلاح أنه لم يتم الاتفاق على ذلك بشكل نهائي، إلا أن كل الخطوات مطروحة بدءاً من تنظيم مسيرات غضب إلى مقر مشيخة الأزهر بالدراسة، وصولاً إلى الإضراب الكامل عن الدراسة، ومقاطعة الامتحانات، والاعتصام بالمدرجات.

وعلى العكس من الأزهر، فإن الحراك الطلابي داخل جامعة القاهرة خلال الفترة المقبلة سيقصر على المظاهرات داخل الجامعات، دون تصعيد، مع أخذ المسار القانوني أمام المحاكم المختصة للظن على القرارين، وفقاً لأحد مسؤولي العمل الميداني لـ «طلاب ضد الانقلاب» عبد الرحمن الهواري الذي رأى في حديثه لـ «الأخبار» أن قرارات الفصل من الجامعة والأحكام الصادرة ضد الطلاب قاسية وكانت متوقعة، وأن «الطلاب» مازالوا يتوقعون المزيد من القرارات السيئة.

وأوضح الهواري أنهم لا يودون الانجرار لمعارك جانبية، أو فتح جبهات جديدة، تضعف من زخم الحراك الطلابي، مبدئياً أملاً في الوصول لحل بعد لقاء رئيس جامعة القاهرة جابر نصار، بالطلاب المفصولين، والاتفاق مع عميد كلية دار العلوم، على السماح لهم بدخول الامتحانات.

وفي ما يتعلق بفصل الطالب عبد الله سعيد محمد من كلية العلاج الطبيعي في جامعة القاهرة، قال عضو حركة «أعضاء هيئة التدريس ضد الانقلاب» في الجامعة، أمير البلنجا، إن قرارات الفصل أدت لحالة عالية من التعاطف مع الطالب المفصول، ظهرت في التظاهرة الحاشدة التي أقامها الطلاب أمام مكتب عميد الكلية، معتبراً «أن الواقعة جاءت في سياقها الطبيعي وكنتيجة حتمية لعودة أمن الدولة مرة أخرى إلى الجامعة، والتدخل في قرارات رؤساء الجامعات وعمداء الكليات».

الإعدادية بالتوازي مع المناهج العلمية التقليدية، كما أن أغلبية طلابها من الأرياف والأقاليم التي تعد بيئة مناسبة لاحتضان وتمدد الفكرة الإخوانية، لم تمنع من اشتعال غضب الطلاب بالإضافة إلى أن الجامعة قدمت أكثر من 80 شهيداً، و300 معتقل بخلاف المصابين في الصدمات التي جرت بين قوات الجيش والشرطة، وأنصار الإخوان منذ قرارات الثالث من يوليو، ما يجعل لدى طلاب الأزهر ثأراً وحقاً ورغبة في القصاص لزملائهم، الذين سقطوا، بحسب عبد الرحمن تيسير دبا، عضو اتحاد طلاب الجامعة.

دبا الذي حرص على نفي صلة الاتحاد بالتظاهرات التي حملت مسؤولية تنظيمها والإشراف عليها لـ «طلاب ضد الانقلاب»، أكد أن تحركات الاتحاد حتى الآن تلتزم المسار القانوني بمخاطبة إدارة الجامعة لتوكيل محامين للدفاع عن الطلاب المعتقلين، أو المحكوم عليهم، والتوسط لدى سلطات الدولة حرصاً على مستقبلهم، بالإضافة إلى التواصل مع المنظمات الحقوقية والطلابية لرفع الظلم الذي وقع على زملائه، مشيراً إلى احتفاظ الاتحاد بحق التصعيد في حال فشل المسار القانوني، دون أن يوضح

«طلاب ضد الانقلاب» بل زادهم تصميمياً على التظاهر حتى «كسر الانقلاب»، وأضاف شعلان «إن هذه القرارات «الإرهابية»، لن تؤثر على الحراك الطلابي ضد «الانقلاب»، بل أدت عشوائيتها واختلال موازينها إلى عكس المراد منها من إرهاب الطلاب وتخويفهم، إلى زيادة عدد الطلاب المتظاهرين داخل الجامعة، وانضمام شريحة واسعة من الطلاب غير المسيسين للحراك الطلابي، ما أعطى زخماً للتظاهرات الطلابية».

ووفقاً لتعميم إداري على جميع لجان «الإخوان»؛ يحرص طلاب جماعة الإخوان المسلمين على عدم التحدث باسم «الإخوان»، والذويان في تكتل «التحالف الوطني لدعم الشرعية»، الذي يشكل «الإخوان» العمود الفقري لكل الحركات المتفرعة منه، كـ «طلاب ضد الانقلاب» و«أعضاء هيئات التدريس ضد الانقلاب»، بالتنسيق مع بعض القوى الراضية لقرار عزل الرئيس محمد مرسي.

قرارات التأجيل المتوالية لبدء الدراسة في جامعة الأزهر لمدة شهر، والتي جاءت ربما خوفاً من مظاهرات طلاب الأزهر الجامعة الدينية الأعرق في العالم الإسلامي، والتي يحظى الدارسون فيها بدراسة فقهية وعقائدية، بدءاً من المرحلة

قتيل في اشتباكات جامعة الأزهر

في استمرار معركة «الإخوان» مع السلطات، قتل طالب في اشتباكات بين قوات الأمن المصرية وبين طلبة متظاهرين مؤيدين للإخوان في جامعة الأزهر، واعتقل 16 آخرون أثناء الاشتباكات، ووجهت النيابة لهم تهماً تشمل التسبب في مقتل طالب الطب وإثارة الشغب.

ونقل عن النيابة قولها إن الطالب، وهو في السنة السادسة بكلية الطب بجامعة الأزهر، لقي مصرعه نتيجة إصابته بطلقات «خرطوش» في رأسه أثناء الاشتباكات التي دارت بين قوات الأمن والطلبة المتظاهرين.

واقترحت قوات الأمن، التي استخدمت قنابل الغاز المسيلة للدموع، المدينة الجامعية إثر تظاهر الطلبة داخل المدينة الجامعية، ورشقهم قوات الأمن بالحجارة من خلف الأسوار. وإشعالهم التيران في بعض الأشجار داخل الحرم الجامعي.

وفي السياق، أمر النائب العام المصري، المستشار هشام بركات، أمس، بفتح تحقيقات موسّعة في أحداث العنف والاشتباكات التي وقعت في المدينة الجامعية، وكأف فريق من المحققين بمعاينة موقع الأحداث.

وأشارت المصادر إلى أن فريقاً من النيابة وصل إلى مبنى المدينة الجامعية وبدأ عمله، فيما يقوم فريق آخر بالتحقيق مع 16 من الطلاب تم توقيفهم خلال الاشتباكات.

أصدر القضاء المصري أحكاماً قاسية بحق بعض طلاب «الإخوان» في الجامعات المصرية، لكن ذلك لم يجعل زملاءهم يترددون في مواصلة التظاهرات واستفزاز السلطات التي يبدو أنها ماضية في فرض الأمن والاستقرار، ولو على حساب بعض الحريات

التأهرة - أحمد سليمان

جولة جديدة في معركة «تكسير العظم» المستمرة منذ 3 تموز الماضي بين جماعة الإخوان المسلمين وسلطات الدولة المصرية، اندلعت شرارتها إثر حكم قضائي أصدرته المحكمة بحبس 12 طالباً من جامعة الأزهر ينتمون للجماعة 17 عاماً، وتغريم كل منهم بدفع 64 ألف جنيه (9291 دولاراً أميركياً)، كما قضت المحكمة بحبس 38 طالباً مؤيداً للرئيس المعزول محمد مرسي في الجامعة 18 شهراً بتهمتي التجمهر وإثارة الشغب. كذلك أيدت محكمة جناح مستأنف أول المنصورة بحبس 20 طالباً في جامعة المنصورة، بينهم 3 طالبات، 15 يوماً على ذمة التحقيقات في أحداث الشغب التي شهدتها الجامعة في 12 تشرين الثاني الجاري، فضلاً عن قرار مجلس التأديب الابتدائي لكلتي دار العلوم والعلاج الطبيعي في جامعة القاهرة فصل وحرمان عدد من الطلاب الذين تظاهروا أثناء ندوة في الكلية لمفتي الجمهورية السابق، علي جمعة.

وقال الأمين السابق لاتحاد طلاب كلية دار علوم، عمر شعلان، الصادر بحقه قراراً بالمنع من متابعة الدراسات العليا في جامعة القاهرة لـ «الأخبار»: «يبدو أن فشل الحكومة في إقرار قانون الضبطية القضائية لأفراد أمن الجامعة، وتراجعها عن إجبار الطلاب على توقيع إقرارات بعدم التظاهر داخل الحرم والمدينة الجامعيين، في محاولة لعلاج الصراع المستمر الذي تسببه مظاهرات الجامعات؛ دفع بالحكومة لإقرار الأحكام القضائية وقرارات الفصل، كأدوات ضغط جديدة على الطلاب، إلا أن ذلك لم يُفتر من عزيمة

اعتبرت وزارة الخارجية المصرية مواقف كبرى «تطور إيجابياً في الموقف الأميركي» (جيانلويجي غارسيا - أف ب)



مصر: عزل غربي وتكثيف للحملات الأمنية

وقوة، وتوفير الأمن والأمان للمواطنين، وإعادة الاستقرار للشوارع المصري» في سياق «ضرورة إنفاذ القانون في مواجهة مظاهر الحرق والتخريب، وقطع الطرق، التي لا يمكن أن تكون تظاهراً سلمياً، وفي مواجهة استهداف العديد من ضباط وجنود القوات المسلحة والشرطة، والهجوم المتكرر على الجامعات».

إلى ذلك، أكد مستشار الأمن القومي البريطاني كيم داروك أن «بلادنا تدعم الحكومة المصرية الحالية وتتضامن مع مصر في مواجهة التحديات الأمنية والمشاكل الموجودة في المنطقة وتقف معها في الحرب ضد الإرهاب».

وأضاف خلال زيارة أول مسؤول بريطاني لمصر منذ عزل مرسي أن قرارات تجريد توريد السلاح إلى مصر «كانت قرارات من جانب الاتحاد الأوروبي، وقد تم بالفعل إزالة بعض هذا التجديد». مؤكداً «أننا في طريقنا لإزالة قرار التجديد». من جهته، رحب وزير السياحة المصري هشام زعزوع بقرار روسيا رفع حظر السفر إلى المناطق السياحية المصرية على ساحل البحر الأحمر ووصفه «بالإيجابي».

(الأخبار، أف ب، رويترز)

لتوفير كل الدعم للقوات المسلحة بما يساعدهم على أداء مهامهم في القضاء على الإرهاب ومواجهة عمليات الإغتيال والتخريب، مشددة على السرعة في إصدار قانون لتنظيم حق التظاهر السلمي. وقال مجلس الوزراء، في بيان أمس، إن قراراته تأتي لتلبية «مطالب القاعدة العريضة من الشعب المصري بضرورة مواجهة الإرهاب بكل حزم

حاصر طلاب «الإخوان» المقر الإداري لجامعة الأزهر (أحمد اسماعيل - الأناضول)



القليوبية في الدلتا أمس أثناء محاولة اعتقال مطلوبين في مقتل مسؤول أمني، حسبما جاء في بيان لوزارة الداخلية المصرية أوضح أن المطلوبين يشتبه في ضلوعهم في قتل مسؤول ملف «الإخوان» في الأمن المصري محمد مبروك.

وبالتزامن مع حملات السلطات الأمنية، أصدرت السلطة التنفيذية عدة قرارات تتمحور حول اتخاذ كافة الإجراءات

كثفت السلطات المصرية حملتها على الإرهاب و«الإخوان» إثر تصاعد أعمال العنف إلى أعلى مستوياتها منذ عزل الرئيس محمد مرسي، بالتزامن مع تسابق الدول الغربية على خطب ود القاهرة، فبعد الغزل الذي سمعته الأخيرة من الاتحاد الأوروبي، أعلنت بريطانيا نيتها وقف قرار تجريد تصدير السلاح لمصر، بعدما كانت روسيا قد أعلنت عن توقيعها صفقة لتوريد أسلحة لمصر بقيمة ملياري دولار ورفعت حظر السفر إلى منتجات البحر الأحمر.

يأتي ذلك كله في وقت تحترق فيه أميركا بكيفية التكفير عن ذنبها إثر محاولتها «فرك أذن» مصر بسبب عزل الجيش لمرسي، لدرجة تقول فيها على لسان وزير خارجيتها جون كيري إن «ما قام بهم الجيش هو إعادة للديمقراطية» متهمة «الإخوان» بسرقة الثورة.

وشهدت مصر، أمس، حالة استفزاز قصوى في صفوف قوات الجيش والشرطة، شملت مدامات وتحليق مروحيات وإبحار قطع بحرية على طول قناة السويس، غداة هجومين من أسوأ الهجمات التي خلفت عشرات القتلى والجرحى في صفوف القوات المسلحة. وقتل ضابط شرطة في بلدة بمحافظة

لـ «الأخبار»، أمس، أن الهدف من مادة موافقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة على وزير الدفاع لدورتين رئاسيتين، هو الحفاظ على استقلالية الجيش من أي نظام سياسي قد يفرض عليه، وأن نضالها بعيداً عن الإغراض الحزبية والسلطة التنفيذية، خاصة بعد تجربة حكم الرئيس المعزول محمد مرسي.

في سياق متصل، وافقت اللجنة أمس بأغلبية أعضائها على مقترح مادة لـ «مكافحة الإرهاب» تقدم بها وزارة الداخلية في اللجنة اللواء علي عبدالمولى في خطوة هي الأولى في دستور مصر. في سياق آخر، التقى رئيس لجنة الخمسين، عمرو موسى، بممثلي الكنيسة، والأزهر الشريف أمس لمناقشة اعتراضات الطرفين على أجزاء في الدستور، ومنها اعتراض الكنيسة على عدم تضمينه كلمة «مدنية الدولة»، ومناقشة الأزهر بشأن تفسير كلمة مبادئ.

وفيما أكد عمرو موسى في تصريحات صحافية أمس أنه سيتم الإشارة للمبادئ في مقدمة الدستور، أكدت مصادر داخل اللجنة لـ «الأخبار» أن المقدمة ستتنص على «مدنية الدولة لاحتواء غضب الكنيسة والتي نصر من جانبها على إدراج مدنية الدولة في نص دستوري».